

# المقبول والمرفوض في علاقة مصر بقطر

## صفحة التقارب لن تقتصر على إسلامي مصر بل تمتد إلى الإسلاميين في الشرق الأوسط

عودة مفاجئة للعلاقات الدبلوماسية بين مصر وقطر زادت من درجة الغموض التي تراقق المصالحة وما تضمنته من تفاهات سرية، وهل حققت مصر شروطها خاصة ما تعلق بجماعة الإخوان المسلمين وتفرعاتها الإقليمية؟ ما هي الضمانات القطرية؟ وكيف ستقنع القاهرة المصريين بهذه الخطوات بعد أن بلغ التوتر مع الدوحة أقصاه؟

بما يعني أن هناك عدم اطمئنان لقطر بصورة كافية.

يوجد المتابعون للعلاقات بين البلدين أن مصر لم تتدخل في شؤون قطر، على الرغم من توافر الكثير من المعلومات والخبايا لديها والتي لو استخدمت لأوجعتها وأحرجتها.

في إحدى المرات النادرة التي التقى فيها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قبل مقاطعة الرباعي العربي، وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، استنكر السيسي الهجوم الشخصي الذي شنته وسائل إعلام مصرية على والدته الشيخة تميم، في إشارة توحى بالسلوك الرسمي المنضبط.

في المقابل، لم تتأثر العمالة المصرية الكبيرة العاملة في قطر بالأزمة وتوابعها السياسية، وانحصرت وقائع الخصام في جماعة الإخوان التي تحتضنها قطر ماديا وسياسيا، والتنظيمات المصرية المتطرفة التي تتلقى دعما منها، والانتداب الإعلامية التي يتم توظيفها لخدمة هؤلاء.

تتخصص المطالب المصرية تقريبا في رفع قطر يدها عن الإخوان والمتطرفين والإرهابيين الذين يمثلون تهديدا للأمن القومي، وهي إشكالية مركزية تدور حولها وتفرع عنها غالبية الشروط الرئيسية، ولا تتناول أو تفرط في إيجاد وسيلة مناسبة للحد من توظيفها، واستمرارها كآداة في يد الدوحة مرفوضا تكتيكا وإستراتيجيا.

بدأت القاهرة غير معنية بتطور علاقات الدوحة مع كل من إيران وتركيا، وما تحصلان عليه من تسهيلات إلا بالقدر الذي يزعجها، وهو ضئيل، أو يزعج حلفاءها، وهو كبير، ويمكن لمصر التعامل مع هذه الحالة بدبلوماسية، طالما أن تأثيراتها لا تصل إلى مستوى الخطر المباشر.

يُعد الموقف من القوى الإسلامية عموما مرتبطا بالفرس، لأن قطر ليست متهمه باحتواء ودعم وتمويل عناصر مصرية فقط، بل ليبيا وسودانية وفلسطينية وسورية وتونسية وتركية، وجميع التصرفات التي يقدمون عليها مرفوضة، لأن روافدهم تصل إلى مصر في النهاية بحكم التداخل والتشابك والجغرافيا وتقارب الأهداف.

بالتالي، فالصفقة، إذا كانت هناك صفقة حقيقية ومكتملة بين البلدين، لن

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

القاهرة - فتحت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وقطر أسئلة كثيرة حول ما يمكن أن تقبله القاهرة من الدوحة أو ترفضه، حيث خضعت لحسابات إقليمية معقدة. وجاءت من رحم جهود أميركية امتدت على مدار أشهر، وصودها أو نهاؤها سوف يخضع لتقديرات سياسية وأمنية متباينة. سجلت مصر جملة من الشروط اللازمة للمصالحة، ولم تؤكد قطر القبول بها بشكل واضح، وعلى العكس، أوجت تصوراتها أنها خرجت منتصرة في قمة القارة الخليجية على دول الرباعي العربي، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، التي وقعت على بيان تضمن صيغة فضفاضة لاستئناف العلاقات مع الدوحة وتطويرها تدريجيا.

**المطالب المصرية تنحصر تقريبا في رفع قطر يدها عن الإخوان والمتطرفين والإرهابيين الذين يمثلون تهديدا للأمن القومي**

وضع النظام المصري الكثير من مؤيديه السياسيين والإعلاميين بالداخل في مربع مريب، فقبل وقت قصير كان هؤلاء لا يكون أو يملون من مهاجمة قطر، ردا على ما تقوم به قناة الجزيرة وضيوفها من حملات تشهير واسعة وتدخلات سافرة في الشؤون المصرية، وأن عليهم الصمت دون أن يعرفوا تفاصيل الأسباب التي قادت إلى المصالحة، وعليهم فقط تخمين دوافعها الحقيقية.

بعد الإعلان عن عودة العلاقات الدبلوماسية رسميا لم تعد التخمينات محل اعتبار كبير، فمن المهم التعرف على الطرق التي تسلكها في ظل عودة بدت اضطرارية، حيث لا تتوافر العوامل الكاملة لتبديد الهوايس التي انعكست في تكرار الخطاب المصري الحديث عن ضرورة توافر النوايا الحسنة للمصالحة،



تهدئة مشروطة

يمكن اختصار الإجابة في شقين، أحدهما أن مصر تريد تخفيف حدة الأزمات الإقليمية لتتفرغ لمعرفة بوضلة الإدارة الأميركية الجديدة، والمرغوب والممنوع لدى الرئيس جو بايدن، من ثم فالمصالحة، أو بمعنى أدق التهذبة مع قطر لها دواع عاجلة، فالتحديات الخارجية التي تواجهها، والمتشعبة، شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وتستوجب تخفيف الضغوط أينما وجدت فرصة مناسبة.

أما الشق الثاني فيتعلق بروايف ملف التطبيع الذي تعزز إدارة بايدن عدم التخلي عنه، وهناك حتمية لهيئة بين مصر وقطر في بعض جوانبه، وتريد القاهرة أن تكون قريبة منه لتتجنب تهديدها إقليميا، ما يجعل التهذبة أمرا ضروريا، لكن معرفة المدى الذي يمكن أن تبلغه سوف يتحدد على مستوى ما تقبله أو ترفضه مصر من قطر في علاقاتها بالقوى الإسلامية، وما يتمخض عنها من تدخلات وتهديدات لأمنها القومي.

في أكثر من مرة وضع الرئيس المصري شروطا قاسية للمصالحة مع الإخوان والتعامل معهم كمواطنين، وفرغت في محتواها النهائي خطابهم من ثوابته الرئيسية، وكان الجواب يأتي منهم بالرفض دوما، فمشروعهم عقائدي وطويل الأمد.

تتشابه قطر كدولة مع الإخوان كجماعة سياسية لها أذرع أمنية عديدة في مضمون المشروع وليس الأيديولوجيا، ويؤدي التخلي عنه إلى خسارة فادحة لفكرة السور الذي ظلت تبحث عنه حتى وجدته، ووجدت معه قوى دولية تدعمه وتطرب له، وبات يمثل ركيزة لبعضها للتحكم في كثير من مفااتيح المنطقة.

إذا كانت القاهرة تعلم كل هذه الأبعاد ونتائجها، لماذا قبلت الدخول في مصالحة أشبه بالمغامرة، وكيف تدبر علاقاتها الدبلوماسية وسط حقول مليئة بالإلغام السياسية؟

تتحجج هذه المعادلة منسوب التفاؤل لدى من تصوروا أن مجرد الإعلان عن عودة العلاقات بين البلدين يعني طي الصفحة القاتمة، والبدء في تحسين الأطر التي تؤدي إلى الدفاء والتعاون، ولو في الحد الأدنى من القواسم المشتركة.

تسبب قبول مصر بصيغة التحالف القطري مع الإخوان في تحملها تكاليف باهظة في أمنها واستقرارها، فما حدث بعد ثورة يناير 2011، كان نتيجة مباشرة لصمت نظام الرئيس الراحل حسني مبارك على هذه العلاقة الوطيدة قبلها، ووفرت الدوحة للجماعة ملاذات أمنة ودعمًا ساعدها في الوصول إلى الحكم.

استوعبت القاهرة دروس هذه العلاقة جيدا، فقد كادت تكبد النظام الحاكم والدولة تكاليف أشد مما حدث في عهد مبارك وبعد سقوطه، حيث وصلت الجماعة إلى سدة السلطة مستفيدة من الفراغ السياسي العام، لذلك لا تتهاون في ملف القوى الإسلامية.

تكون قاصرة على إسلامي مصر بالوأنهم وأطرافهم، وانتماءاتهم الإخوانية والداعشية والقاعدية، وتمتد إلى علاقتها بكل الإسلاميين في منطقة الشرق الأوسط. وربما أبعد من ذلك، فهناك نشاط كبير لهؤلاء في اليمن وأفغانستان وباكستان، وبينهم عناصر مصرية هاربة وصدرت بحقهم أحكام قضائية بالإدانة، وارتدادات الكثير من عملياتهم تصل إلى القاهرة أو تستهدف مصالحها في دول أخرى مباشرة.

تدرك القاهرة أن الأزمة مع الدوحة معقدة وتسري عليها قواعد المعادلة الصفرية، التي يمثل مكسب طرف فيها خسارة للطرف الثاني، والعكس، فمصر تقف بصرامة ضد القوى الإسلامية، واستند نظامها جزءا مهما من شرعيته السياسية المبكرة من حسمه في المواجهة معهم، بينما تستمد قطر جزءا حيويا من دورها وحضورها في المنطقة من العلاقة معهم.

# نجاح مسار الحل السياسي في ليبيا مرتبط بخروج المرتزقة

وحث اللجنة "الجهات ذات العلاقة من الطرفين لتنفيذ التزاماتها، كما نص عليها اتفاق وقف إطلاق النار المذموم من البعثة الأممية في اجتماعي غدامس وسرت خلال نوفمبر الماضي".

من جهته، أعرب عضو اللجنة العسكرية الممثل لحكومة الوفاق محمد نقاصة عن تفاؤله بتنفيذ الاتفاق، وفتح الطريق الساحلي (مصراتة - سرت) في أقرب وقت.

وقال نقاصة إن "البدء في فتح الطريق سيكون بعد اجتماع اللجنة القادم في مدينة سرت"، مضيفا "أتوقع عقد الاجتماع في سرت خلال الأسبوعين القادمين".

وتوافق القراء الليبيون في ملتقى الحوار السياسي الذي عقدت أولى جولاته في تونس في الـ9 من نوفمبر الماضي على تحديد موعد إجراء الانتخابات في الـ24 من ديسمبر 2021.

كما اتفقوا الخلفاء الماضي على آلية اختيار السلطة التنفيذية الجديدة التي ستحضر عملية الانتخابات نهاية العام الجاري، بعد جولات مضمينة من المناقشات وبضغوط دولية.

وفي نهاية 2020، دعا غوتيريش إلى تشكيل مجموعة مراقبة غير مسلحة للتحقق من مغادرة المرتزقة.

وبات يتعين على السلوفاكي يان كوبيش، الذي تم تعيينه مبعوثا جديدا إلى ليبيا في الـ15 من يناير 2021، القيام بمهمة فرض تطبيق هذا الاتفاق وإدارة المفاوضات الصعبة بين الليبيين.

ودعت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5 + 5) في بيانها السبت، الدول المشاركة في مؤتمر برلين إلى تنفيذ ما تعهدت به من التزامات تجاه الأزمة الليبية، والتي تشمل ترحيل المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم.

ويأتي بيان اللجنة العسكرية تزامنا مع نهاية مدة 90 يوما لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي ينص على انسحاب المرتزقة من ليبيا.

وطالبت اللجنة في بيانها الدول المعنية بـ"التنفيذ الفوري لإخراج كافة المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا والامتنال لحظر توريد السلاح المفروض من مجلس الأمن".

وسيواجه الليبيون امتحان إنجاز هذه النقطة التي تعتبر أكبر تحد، خاصة مع الصعوبات الكبيرة في تطبيقها على الميدان مع وجود ميليشيات ومجموعات مسلحة مختلفة بعضها مشكوك في مدى انضباطه للقرارات، وتحوي مقاتلين أجانب ومتطرفين.

وبحسب نص البيان، فقد أكدت اللجنة العسكرية "استمرارها في العمل الدؤوب لتنفيذ الكامل لكافة بنود وأحكام اتفاقية وقف تام ومستدام لإطلاق النار في ليبيا وفقا لاتفاق جنيف".

والقوات الأجنبية ليست متساوية شرق وغرب ليبيا "لأن بعضها جاء وفق اتفاقيات عسكرية بين ليبيا وتركيا على سبيل المثال".

وأشار إلى أن "قيام أنقرة مؤخرا بتعميد تواجدها العسكري لمدة 18 شهرا لا يعكس نوايا جادة للخروج"، موضحا أن "الأمر ينطبق أيضا على التواجد الروسي عبر مجموعة فاغنر، والذي لا نعرف شكل الاتفاق الذي أبرمه المشير حفتر مع موسكو لتحديد فترة بقائهم في ليبيا".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش شدد منذ أيام في تقرير إلى مجلس الأمن على ضرورة مغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة قبل يوم السبت 23 من يناير الجاري.

خبراء من الأمم المتحدة وجود مرتزقة في ليبيا من مجموعة فاغنر المعروفة بأنها مقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال خالد المنتصر إن المرتزقة "لن يخرجوا حتى تضمن الدول التي جندتهم مصالحها في المرحلة الانتقالية الجديدة المقبلة"، مضيفا أن "وجودهم يعني أن الصدام العسكري يمكن أن يتجدد في أي لحظة، وبالتالي يظل مصر التهذبة الحالية مجهولا".

من جهته، رأى جلال الفيتوري أستاذ القانون أن فرص خروج المرتزقة

رئيسية لاسيما في الجفرة على بعد 500 كيلومتر جنوب طرابلس لصالح الموالين لقائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر، وإلى الغرب في الوطية (المالية) لحكومة الوفاق أكبر قاعدة عسكرية على الحدود التونسية.

وأرسلت تركيا طائرات مسيرة ومدربين ومستشارين عسكريين إلى ليبيا بموجب اتفاق عسكري موقف مع حكومة الوفاق. كما أرسلت مرتزقة سوريين، بحسب خبراء الأمم المتحدة.

وفي 22 ديسمبر الماضي مد البرلمان التركي الإذن بنشر هؤلاء الجنود لمدة 18 شهرا.

وتتفي روسيا لعب دور في وجود مرتزقة روس. لكن في مايو 2020، أكد



تهديد حقيقي للسلام في ليبيا

طرابلس - مع انتهاء المهلة المحددة لخروج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، يبقى اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في البلاد مهددا، خصوصا مع احتمال اندلاع أعمال عسكرية مجددا بين طرفي النزاع، حسبا يرى محللون وخبراء.

يأتي هذا في وقت حثت فيه اللجنة العسكرية (5 + 5) على تنفيذ ما جاء في اتفاق برلين بشأن انسحاب القوات الأجنبية من البلاد.

وقال خالد المنتصر أستاذ العلاقات الدولية في ليبيا، إن قرار إخراج المرتزقة "ليس بيد الأطراف الليبية، بل بيد القوى الأجنبية المتنافسة في ليبيا".

وتقضي أهم بنود الاتفاق على رحيل القوات الأجنبية والمرتزقة في مهلة تسعين يوما، انتهت السبت الـ23 من يناير 2021. ويحث قناة "سي.أن.أن" الأميركية منذ يومين صورا التقت باقمار اصطناعية لخندق ضخم حفره مرتزقة تدعمهم روسيا في جنوب مدينة سرت (شمال). ونقلت القناة عن مسؤول أميركي لم تسمه قوله، إن هذا دليل على أن هؤلاء المرتزقة "يئونون البقاء لفترة طويلة".

وكتفت مبعوثة الأمم المتحدة بالإناية إلى ليبيا ستيغاني ويليامز مطلع ديسمبر الماضي عن وجود 20 ألفا من "القوات الأجنبية والمرتزقة" في ليبيا، معتبرة ذلك انتهاكا "مروعا" للسيادة الوطنية. كما أشارت إلى وجود عشر قواعد عسكرية في ليبيا تشغيلها بشكل جزئي أو كلي قوات أجنبية ومرتزقة.

وهي في الغالب موزعة حول سرت حيث يقع خط الجبهة منذ منتصف يونيو، وإلى الجنوب في قواعد جوية